العرب
الجمعة 2019/08/09
السنة 42 العدد 11433

شكوك بشأن تطبيق اتفاق المنطقة الآمنة شمال سوريا

دمشق ترفض الاتفاق وتحمّل الأكراد مسؤوليته

استنفار يعكس عدم ثقة

ضبابية الاتفاق التركي الأميركي بشأن إقامة منطقة آمنة في الشمال السوري، تجعل الكثيرين يبدون حذرا حياله، خاصة المعنيين المباشرين أي الأكراد، في المقابل فإن دمشق هي الوحيدة التي تظهر موقفا حازما، وهذا متوقع لأن هذا الاتفاق وبغض النظر عن تفاصيله "الغامضة" ستكون هي المتضررة الرئيسية منه.

دمشق - تلف حالة من الشك الاتفاق التركي الأميركي بشأن إقامة منطقة آمنة في الشمال السوري، انعكست في مواقف الأكراد والأمم المتحدة؛ الجهتان اللتان بدتا حذرتين في التعقيب عليه.

وهذا الحذر يبرز أيضا في موقف أنقرة التي أظهرت على لسان وزير خارجيتها مولود جاويش أوغلو خشية أن تكون الولايات المتحدة تناور من خلاله لكسب الوقت.

وبعد ثلاثة أيام من المحادثات المكثفة لتفادي هجوم تركي جديد ضد أكراد سوريا، أعلنت واشنطن وأنقرة الأربعاء الاتفاق على إنشاء مركز عمليات مشترك "لتنسيق وإدارة منطقة آمنة" في مناطق سيطرة الأكراد قرب الحدود التركية.

ولم يتضمن الإعلان أي تفاصيل حول حجم تلك المنطقة الآمنة أو موعد بدء إنشائها أو كيفية إدارتها، بل اكتفى بالإشارة إلى أنها ستكون "ممرا آمنا" مع التأكيد على ضرورة عودة اللاجئين السوريين في تركيا.

وغداة إعلان الاتفاق سارعت دمشق، التي تأخذ على الأكراد تحالفهم مع واشنطن، إلى رفضه. وأكد مصدر في وزارة الخارجية السورية، وفق ما نقلت وكالة الأنباء السورية الرسمية (سانا)، "رفض سوريا القاطع والمطلق للاتفاق الذي أعلن عنه الاحتلالان الأميركي والتركي حول إنشاء ما يسمى بالمنطقة الآمنة".

وحمّل المصدر الأكراد مسؤولية الاتفاق نتيجة تحالفهم مع الأميركيين. وقال إن "بعض الأطراف السورية من المواطنين الأكراد التي فقدت البصر والبصيرة وارتضت لنفسها أن تكون الأداة والذريعة لهذا المشروع العدواني الأميركي-التركي تتحمّل مسؤولية تاريخية في هذا الوضع الناشئ".

ومع توسّع دور الأكراد في سوريا وإنشائهم إدارة ذاتية في شمال سوريا وشمال شرقها، زادت خشية تركيا أن يقيموا حكما ذاتيا قرب حدودها. ولمواجهة توسّع الأكراد، شنّت أنقرة منذ 2016 عمليتين عسكريتين في سوريا، وتمكنت في العام 2018 من السيطرة مع فصائل سورية موالية لها على منطقة عفرين، ثالث أقاليم الإدارة الذاتية الكردية.

ومنذ ذلك الحين، لم تهدأ تهديدات أنقرة بشنّ هجوم جديد على مناطق الأكراد في شمال وشمال شرق سوريا، والتي يطلق عليها تسمية "شرق الفرات"، وينتشر فيها المئات من أفراد القوات الأميركية الداعمة للأكراد.

ألدار خليل

في جميع الأحوال لا يزال أردوغان مصرّا على إنهاء وجودنا

وتعليقا على الاتفاق، قال القيادي الكردي البارز وأحد مهندسي الإدارة الذاتية ألدار خليل "قد يكون هذا الاتفاق بداية أسلوب جديد، لكن نحتاج إلى معرفة التفاصيل وسنقوم بتقييم الأمر حسب المعطيات والتفاصيل وليس اعتمادا على العنوان".

وأضاف خليل "في جميع الأحوال لا يزال (الرئيس التركي رجب طيب) أردوغان مصرّا على إنهاء وجودنا".

من جهته، اعتبر وزير الخارجية التركي مولود جاويش أوغلو في مؤتمر صحافي في أنقرة أنّ الاتفاق "خطوة جيدة جدا"، محذّرا في الوقت ذاته من أنّ بلاده "لن تسمح" بأن يتحوّل إلى محاولة لكسب الوقت. وقال "يجب أن يدخل الاتفاق حيّز التنفيذ".

وخلال أشهر، سعت واشنطن إلى التوصل إلى حلّ بين حليفيها، تركيا شريكتها في حلف شمال الأطلسي من جهة، والأكراد الذين هزموا تنظيم الدولة الإسلامية بدعم منها.

واقترح الرئيس الأميركي دونالد ترامب نهاية العام الماضي إنشاء منطقة آمنة، لكن رؤية الأطراف لتلك المنطقة الآمنة تختلف تماما إن كان من حيث حجمها أو من حيث كيفية إدارتها.

وقدّمت الولايات المتحدة اقتراحات عدة، إلا أن أنقرة لم توافق على أي منها، واعتبرت أن ما تقوم به واشنطن هو مجرد محاولات لـ"ربح الوقت".

وتطمح أنقرة إلى إنشاء منطقة آمنة بعرض أكثر من 30 كيلومترا على طول حدودها داخل سوريا، على أن تسيطر عليها بالكامل وتنسحب منها وحدات حماية الشعب الكردية، التي تصنّفها منظمة "إرهابية".

ويرى مراقبون أن أحد أهداف أنقرة يكمن في محاولتها وضع يدها على مناطق جديدة في سوريا تعيد إليها اللاجئين السوريين لديها، وهي التي تستضيف 3.6 مليون منهم. ومن هنا كان البند المتعلق بالتأكيد على ضرورة عودة اللاجئين، أكثر ما لفت الكثير من المراقبين في الاتفاق الأخير.

ولعب وجود اللاجئين دورا في خسارة حزب الرئيس رجب طيب أردوغان الحاكم في الانتخابات البلدية الأخيرة، ما جعله تحت ضغوط سياسية داخلية عدة يسعى لتجاوزها. وقد ظهرت مؤخرا مؤشرات عداء متزايد ضد اللاجئين السوريين في تركيا.

وإلى جانب رغبة الرئيس التركي في حل معضلة اللاجئين فإن الأخير يطمح لتتريك كامل الشريط الحدودي أسوة بما حصل في عفرين وجرابلس والباب وغيرها من مناطق ريف حلب، من خلال توطين السوريين الموالين له.

إدارة ترامب غير متحمسة لشطب السودان من لائحة الإرهاب

الخرطوم - لا تبدي الولايات المتحدة حماسة لشطب اسم السودان من قائمة الإرهاب قريبا، رغم انتفاء المسببات الأساسية المتمثلة في نظام الرئيس عمر حسن البشير.

وتصنيف السودان بلدا راعيا للإرهاب يحد من قدرته في الحصول على تمويل من مقرضين مثل صندوق النقد الدولي والبنك الدولي، كما يعوق فرص الاستثمار الأجنبي.

ويعاني السودان من أزمة اقتصادية خانقة، فجرت احتجاجات غير مسبوقة في ديسمبر الماضي، فشل نظام البشير في احتوائها فكان أن انضم إليها الجيش والأجهزة الأمنية في أبريل الماضي وتم عزل البشير.

وأنعش مسار التغيير آمال السودانيين في سودان جديد مستقر، يحظى بدعم المنظومة الدولية، التي لطالما نبذته طيلة العقود الماضية جراء سياسات البشير واحتضانه للمتطرفين الذين كان أبرزهم زعيم تنظيم القاعدة أسامة بن لادن.

وسارعت دول عربية، وعلى وجه الخصوص الإمارات والسعودية، إلى دعم السودان اقتصاديا لمساعدته في التحول الذي يشهده. في المقابل ما زالت واشنطن تتريث في القيام بهذه الخطوة وعلى رأسها شطبه من اللائحة السوداء وإن كانت تسانده دبلوماسيا.

ويربط محللون هذا الموقف الأميركي برغبة واشنطن في الحفاظ على ورقة ضغط إلى حين استقرار مؤسسات الحكم.

وقال وكيل وزارة الخارجية الأميركية للشؤون السياسية، ديفيد هيل، الأربعاء، إن واشنطن "ترهن رفع اسم السودان من قائمة الدول الراعية للإرهاب، بالتحول إلى حكومة مدنية، والاستجابة للشواغل الأميركية المتعلقة بمكافحة الإرهاب".

وأضاف هيل، في تصريحات صحافية خلال زيارته الخرطوم، أن "السودان لا يزال ضمن قائمة الدول الراعية للإرهاب، وواشنطن تنتظر ما ستفعله الحكومة المدنية بشأن كفالة الحريات وحقوق الإنسان ومكافحة الإرهاب، والشواغل الأميركية الأخرى".

ورفعت واشنطن، في 6 أكتوبر 2017، عقوبات اقتصادية وحظرًا تجاريًا كان مفروضًا على السودان منذ 1997، لكنها تستمر منذ 1993 في إدراج اسمه في قائمة "الدول الراعية للإرهاب". وتابع هيل "على الحكومة المدنية أن تضمن تحقيق الاستقرار السياسي، وتصحيح مسار الاقتصاد".

وشدد على "ضرورة الانتقال إلى حكومة مدنية تكفل حقوق الإنسان وتحقق السلام وتستجيب للمطالب الأميركية بشأن مكافحة الإرهاب". وأكد المسؤول الأميركي على أن "توقيع الإعلانين الدستوري والسياسي يمثل لحظة تاريخية مهمة بالنسبة للسودانيين".

ووقع المجلس العسكري وقوى "إعلان الحرية والتغيير"، قائدة الحراك الشعبي، الأحد، بالأحرف الأولى على وثيقة "الإعلان الدستوري"، بوساطة من الاتحاد الأفريقي.

واتفق الطرفان على جدول زمني لمرحلة انتقالية من 39 شهرًا يتقاسمان خلالها السلطة، وتتضمن تشكيل حكومة مدنية، وتنتهي بإجراء انتخابات.

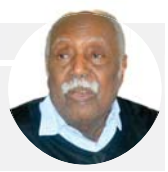

حيدر إبراهيم

واشنطن تحتاج لورقة ضغط لضمان تسليم السلطة إلى المدنيين

ومن المقرر أن يوقع الطرفان، في 17 أغسطس الجاري، بشكل نهائي على اتفاق وثيقة "الإعلان الدستوري".

وأوضح هيل، الذي سبق أن عمل على ملف السودان، أن "الإدارة الأميركية تركز في علاقتها مع الحكومة المدنية على كفالة حقوق المرأة وتحقيق السلام والاستقرار، وإجراء تحقيق مستقل حول الجرائم التي ارتكبت في عهد النظام السابق (عمر البشير -1989 2019)، والجرائم التي أعقبت سقوطه، والحيلولة دون الإفلات من العقاب".

ويرى محللون أن الولايات المتحدة وإن كانت تولي ملف حقوق الإنسان في السودان أهمية بيد أنها تركز على مدى تعاون هذا البلد في ملف مكافحة الإرهاب.

وقال رئيس مركز الدراسات السودانية، حيدر إبراهيم علي، إن بعض التنظيمات الإرهابية المتواجدة في القارة الأفريقية، وعلى رأسها جماعة بوكو حرام، ماتزال تمر عبر أراضي السودان. ويأتي الموقف الأميركي المتشدد ضمن الاهتمام الدولي بمكافحة الإرهاب في أفريقيا، وفقا للتدابير التي تتخذها بعض أجهزة المخابرات في دول كبيرة.

وأضاف في تصريح لـ"العرب"، أن حدود السودان المفتوحة على دول كثيرة مجاورة، وعدم استقرار الأوضاع الأمنية في البلاد، يتطلبان اتخاذ العديد من الإجراءات التي تقنع واشنطن بجدية التعامل مع الإرهاب بشكل ينهي اتخاذه من السودان قاعدة انطلاق، ما يصب في دفع الحكومة الانتقالية نحو تشجيعها على اتخاذ مجموعة من الخطوات لتقويض التنظيمات والأفراد الذين تربطهم علاقات بجماعة الإخوان المسلمين وحركات وفصائل تتبنى الإرهاب خلال الفترة المقبلة.

ومن جهة ثانية أوضح حيدر أن إدارة ترامب في حاجة إلى ورقة ضغط على المجلس العسكري لضمان تسليم السلطة إلى المدنيين، وهو ما يدفعها إلى التريث لحين التعرف على تفاصيل إدارة المرحلة الانتقالية والطرق التي ستسلكها.

ويجد العديد من السودانيين أن بلادهم في أحوج ما يكون لدعم المجتمع الدولي في المرحلة الدقيقة التي يمر بها، وموقف واشنطن لا يبدو مقنعا، في المقابل يعتبر آخرون أن الموقف متوقع في ظل خشية من انتكاسة المسار الحالي.

وقالت المحللة السياسية رابعة أبوحنة، إن الولايات المتحدة تراقب عن كثب ما يجري من تطورات في السودان دون أن تتدخل بشكل مباشر في توجيه المسارات، وسوف تستمر في تبني تلك السياسة إلى حين تسليم السلطة إلى المدنيين بشكل كلي، ولكن ذلك لا ينفي وجود علامات استفهام حول الموقف المتشدد حتى الآن.

وأوضحت لـ"العرب" أن استمرار السودان على الوضع السابق يعرقل المسار الديمقراطي الناشئ في البلاد، مع تصاعد الأزمات الاقتصادية التي تتطلب مساعدات دولية سخية، ما يجعل الموقف غير مبرر بالنسبة للدوائر القريبة من القوى المدنية داخل السودان.

وأشارت إلى أن تفسيرات الموقف الحالي قد ترتبط بسعي الولايات المتحدة لضمان الحفاظ على مصالحها الإستراتيجية مع بدء عمل الحكومة الجديدة، وانتظارا للتوافق التام حول رؤية السلام بشأن الولايات والأقاليم.

القوات السورية تطرق أبواب إدلب عبر شمال حماة

دمشق - سيطرت القوات الحكومية السورية الخميس على قريتين جديدتين في شمال غرب سوريا في إطار تقدمها المستمر على حساب الفصائل المقاتلة والجهادية منذ وقف العمل باتفاق لوقف إطلاق النار، لم يدم سوى أيام معدودة.

وتواصل القوات السورية عملياتها العسكرية على محاور عدة في ريف حماة الشمالي، جنوب محافظة إدلب، حيث تدور معارك عنيفة يرافقها قصف جوي وبري كثيف.

وأورد المرصد السوري لحقوق الإنسان أن "قوات النظام حققت تقدما جديدا تمثل في السيطرة على قريتي الصخر والجيسات شمال حماة عند الحدود الإدارية مع محافظة إدلب".

وقال مدير المرصد رامي عبدالرحمن "النظام يتقدم بطريقة مدروسة". وأضاف أن قوات الحكومة تقترب من بلدات اللطامنة وكفر زيتا والهبيط.

وأسفرت المعارك منذ الأربعاء، وفق المصدر ذاته، عن مقتل 18 عنصرا من الفصائل بينهم 11 جهاديا، فضلا عن سبعة عناصر من القوات الحكومية والمسلحين الموالين لها.

ويأتي هذا التقدم، غداة سيطرة الجيش على قرية الأربعين وبلدة الزكاة في شمال حماة.

ويثير الوضع في إدلب ومحيطها قلق المجتمع الدولي، وأعربت مستشارة لمبعوث الأمم المتحدة الخاص إلى سوريا جير بيدرسن الخميس عن أسفها لانهيار وقف إطلاق النار في شمال غرب البلاد وقالت إن تجدد العنف يهدد حياة الملايين من الأشخاص بعد مقتل أكثر من 500 مدني منذ أواخر أبريل.

من جهته انتقد وزير الخارجية البريطاني دومينيك راب الرئيس السوري بشار الأسد على استئنافه العمليات العسكرية في إدلب، ووصف الوضع هناك بأنه "مروّع".

وكتب راب على موقعه في تويتر "روعني الوضع في إدلب. الأسد ألغى بدعم من روسيا وقفا 'مشروطا' لإطلاق النار بعد أيام فقط من إعلانه. إنه نمط سلوك متكرر".

وأضاف "الهجمات على أهداف مدنية تمثل انتهاكا للقانون الدولي الإنساني. هذا الأمر يجب أن يتوقف".

واستأنف الجيش السوري الاثنين عملياته في إدلب ومحيطها، بعد اتهامه الفصائل العاملة فيها برفض "الالتزام بوقف إطلاق النار" الذي أعلنت عنه دمشق ليل الخميس الجمعة الماضي، وبقصف قاعدة حميميم في محافظة اللاذقية (غرب) المجاورة لإدلب، والتي تتخذها روسيا مقرا لقواتها الجوية.

وكانت دمشق اشترطت تنفيذ الهدنة بالتزام الفصائل بتنفيذ مضمون اتفاق توصلت إليه تركيا وروسيا في سبتمبر ونص على إقامة منطقة منزوعة السلاح.

وشهدت إدلب ومحيطها هدوءا بموجب هذا الاتفاق، قبل أن تتعرض منذ أبريل لقصف شبه يومي من طائرات سورية وأخرى روسية، وسط اتهامات لتركيا بالمماطلة في تنفيذه.

اليمين الإسرائيلي يوظف مقتل جندي للضغط باتجاه ضم الضفة الغربية

القدس - قرر الجيش الإسرائيلي تعزيز وجوده في الضفة الغربية على خلفية العثور على جثة جندي تحمل طعنات جنوبي الضفة، وسط دعوات من اليمين المتطرف لفرض السيادة الإسرائيلية على هذا الجزء الفلسطيني.

وقال الجيش الخميس "بناء على تقييم الوضع، تقرر تعزيز قوات المشاة في الضفة الغربية بشكل إضافي".

وأضاف "تواصل قوات الجيش وجهاز الأمن العام والشرطة، أعمال التمشيط في المنطقة".

وتحدث شهود عيان عن تعزيزات كبيرة تنفذ عملية بحث وتنقيب، في عدد من البلدات الفلسطينية، جنوبي الضفة الغربية، عقب الكشف عن مقتل الجندي.

وعثر على الجثة فجر الخميس قرب مستوطنة ميغدال عوز في محيط مجمع غوش عطسيون الاستيطاني بين مدينتي بيت لحم والخليل، وهي منطقة تشهد بانتظام صدامات بين فلسطينيين والشرطة الإسرائيلية.

ولم ترد بعد توضيحات حول ظروف مقتل الجندي لكن رئيس الوزراء الإسرائيلي بنيامين نتنياهو سارع إلى إدانة هذا "الهجوم بالسكين". وأضاف نتنياهو الذي يخوض حاليا حملة الانتخابات التشريعية في 17 سبتمبر أن "قوات الأمن تنفذ عملية للقبض على هذا الإرهابي القذر وتصفية الحسابات معه".

والجندي البالغ من العمر 18 سنة كان طالبا في مدرسة دينية في مستوطنة ميغدال عوز بالقرب من المكان الذي عثر فيه على جثته.

وقال مدير المدرسة للإذاعة الإسرائيلية إن الجندي كان يتبع برنامج خدمة عسكرية خاصا يتضمن دراسات دينية. ويشكل تسارع وتيرة بناء المستوطنات التي يقيم فيها اليوم أكثر من 600 ألف مستوطن يعيشون وسط ثلاثة ملايين فلسطيني في الضفة الغربية والقدس الشرقية المحتلتين، مصدر توتر شديد.

وفي وقت سابق هذا الأسبوع وافقت إسرائيل على خطط لبناء أكثر من 2300 وحدة استيطانية جديدة في الضفة الغربية المحتلة، وتشريع ثلاث مستوطنات لم تكن تعترف بها الدولة العبرية رسميا.

وبدا واضحا أن اليمين المتطرف في إسرائيل يحاول توظيف مقتل الجندي لإضفاء "شرعية" على الخطوات الاستيطانية؛ حيث دعت رئيسة حزب اليمين الموحد وزيرة العدل سابقا ايليت شاكيد إلى العمل على وقف صرف المعاشات لمن وصفتهم بـ"الإرهابيين"، ومواصلة الإجراءات لتنظيم الوضع القانوني للتجمعات السكنية اليهودية في الضفة الغربية.

وأشادت حركة الجهاد الإسلامي في فلسطين بالهجوم، وقالت "إن العملية البطولية رد فعل طبيعي على إرهاب الاحتلال وجرائمه بحق شعبنا وأرضنا ومقدساتنا".

حازم قاسم في تصريح صحافي إن "عملية عتصيون تُثبت أن ثورة وانتفاضة أهلنا بالضفة متواصلة وأن الشباب الثائر لن يُوقف نضاله إلا بإزالة الاحتلال وكنس مستوطنيه".

وتشهد حركة الاستيطان تسارعا في السنوات الأخيرة في عهد بنيامين نتنياهو خاصة بعد وصول حليفه دونالد ترامب إلى الرئاسة في الولايات المتحدة.

عملية في توقيت دقيق